

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك



كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

بركات عماد الدين

بوعباية علي

تحت عنوان

دراسات جدوى المشاريع الاستثمارية في المؤسسة دراسة حالة ملبنة الحضنة

تحت إشراف الدكتور

محمودي مليك

لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة		
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ محاضر "ب"	د: محمودي مليك
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة		

السنة الجامعية: 2018/2017



شكر وتقدير





الإهداء





فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
IV	تشكرات
V	الإهداء
VI	قائمة المحتويات
أ-د	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار العام لدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية	
06	تمهيد
07	المبحث الأول:
07	المطلب الأول : تعريف الاستثمار
08	المطلب الثاني : تعريف المشروع الاستثماري
09	المطلب الثالث : أنواع المشاريع الاستثمارية
10	المطلب الرابع : أهداف المشروع الاستثماري
11	المبحث الثاني : ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية
12	المطلب الأول : تعريف دراسات الجدوى الاقتصادية
13	المطلب الثاني : خصائص دراسات الجدوى الاقتصادية
14	المطلب الثالث : أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية
15	المبحث الثالث : دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية
15	المطلب الأول : فرص الاستثمار وطرق مؤشرات اكتشافها
18	المطلب الثاني : مجالات تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية
19	المطلب الثالث : مشاكل دراسات الجدوى الاقتصادية
20	المطلب الرابع :معايير تقييم المشاريع
26	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة	
28	تمهيد.
29	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة
29	المطلب الأول: تعريف المؤسسة
29	المطلب الثاني: أهداف وخصائص المؤسسة
30	المطلب الثالث: التعريف بمنتج المؤسسة
31	المطلب الرابع: هياكل المؤسسة
34	المبحث الثاني: دراسات الجدوى بالمؤسسة
34	المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية للمؤسسة
34	المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية للمؤسسة
37	المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية
43	خلاصة الفصل الثاني
45	الخاتمة العامة
49	قائمة المراجع

مقدمة عامة

تمهيد

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الحاسمة التي يتسنى عن طريقها للدول توجيه عناصر الإنتاج والانتقال من الركود إلى التطور والتنمية، فللمشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد الوطني بصفة عامة وللوحدات الاقتصادية بصفة خاصة.

فبالنسبة للاقتصاد الوطني يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وذلك للدور الهام الذي يلعبه في رفع مستوى المعيشة، نتيجة رفع مستوى التشغيل.

أما على مستوى الوحدات الاقتصادية يعمل على تحقيق المردودية المالية للمستثمر والمردودية العامة للمجتمع، إذا ما وجه نحو الأهداف المسطرة له.

كما أن خطط التنمية التي تعدها بعض البلدان ما هي إلا قائمة من المشاريع الإستثمارية المبرمجة لتحقيق الأهداف المخطط ضمنها، فهي عملية اقتصادية هامة وتتطلب موضوعا يتطلب العقلانية والرشادة في اتخاذ القرار المناسب، هذه الرشادة والعقلانية تكون بغية الاستخدام المثل والتوزيع المناسب للموارد الاقتصادية، لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تكون وفق دراسة المشروع الاستثماري من مختلف الجوانب، سواء من الناحية البيئية، التسويقية، الفنية والمالية بصفة خاصة.

هذه الدراسة يمكن إدراجها ضمن موضوع من المواضيع الهامة في العصر الحديث والذي يمكن تسميته "دراسات جدوى المشاريع الإستثمارية"، والتي تعمل على ترشيد القرارات الإستثمارية.

كما أن المشاريع الإستثمارية يمكن دراسة ربحيتها سواء من وجهة نظر المستثمر في حالة المشاريع الخاصة، ومن وجهة نظر الدولة في حالة المشاريع العامة، فمن ناحية المستثمر هو تحقيق أكبر ربح تجاري، أما من ناحية الدولة هو تحقيق أكبر ربح قومي أو اجتماعي، وعلى هذا الأساس يتبادر لدينا التساؤل الرئيسي التالي:

ما المقصود بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية ؟ وكيف يتم تقييم المشاريع الاستثمارية في مؤسسة
لجنة الحضانة؟

و للإجابة علي الإشكالية المطروحة أعلاه، نطرح التساؤلات التالية:

- ❖ ما المقصود بالمشروع الاستثماري؟
- ❖ ما المقصود بدراسة الجدوى الاقتصادية، وما هي متطلباتها وأهميتها؟
- ❖ ما هي معايير تقييم المشاريع الاستثمارية؟

ثانيا- فرضيات الدراسة

- 1-المشروع الاستثماري يعتمد على استغلاله للأفكار والفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق وترجمتها إلى سلع وخدمات.
- 2- إن دراسة الجدوى الاقتصادية ذات أهمية كبيرة للمشروعات الاستثمارية خاصة تلك التي تنشط في ظروف المنافسة.
- 3-إستخدام معايير اتخاذ القرار في المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل.

ثالثا- اهداف الدراسة

- ❖ توضيح مفاهيم الاستثمار وانواع المشاريع الاستثمارية واهمية المشروع الاستثماري على القطاع الخاص و العام.
- ❖ توضيح الإطار النظري لعملية دراسات الجدوى للمشاريع الإستثمارية وعملية تقييمها.
- ❖ تنشيط حركة رؤوس الأموال باتجاه القطاعات ذات المردودية المرتفعة.
- ❖ تحديد الصعوبات و المشاكل التي يجب مواجهتها عند السعي لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية.

رابعا- أسباب اختيار الموضوع

- ❖ تنمية القدرات المعرفية، واكتساب المهارات التطبيقية المرتبطة بإعداد دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة، أوعمليات التوسع والتجديد للشركات القائمة .
- ❖ موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع من المواضيع الجديرة بالدراسة و لازمة لكل أنواع المشروعات الاستثمارية.
- ❖ القيمة العلمية والعملية التي يحظى بها موضوع دراسات الجدوى.
- ❖ التغيرات والتطورات التكنولوجية السريعة، التي شملت كافة جوانب الإنتاج والاستثمار حيث أصبح أمام المستثمر خيارات عديدة وما عليه إلا أن يختار البديل المناسب وبالتالي من الضروري اللجوء لدراسة الجدوى الاقتصادية.

خامسا- صعوبات الدراسة

تعتبر عملية استخدام مؤشرات التقييم المالي من الصعوبات الكبيرة التي واجهتنا لأنها من أهم الدراسات لذا يجب أن تكون في منتهي الدقة، وهي الأساس في إتخاذ القرار بإقامة أو رفض المشروع.

سادسا- هيكل الدراسة

لقد قمنا بهيكلة هذا البحث وفق فصلين رئيسيين:

الفصل الأول تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تعرضنا فيه إلى تعريف الاستثمار مع انواع المشاريع الاستثمارية، ثم محاولة تعريف المشروع الاستثماري ومن ثمة أهمية وأهداف المشاريع الإستثمارية، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى تحديد مفهوم وأهمية وتصنيفات وخصائص دراسات الجدوى، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى فرص الاستثمار وطرق مؤشرات اكتشافها، ومجالات تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية ومشاكلها ومعايير تقييم المشاريع.

اما الفصل الثاني تم تخصيصه لإجراء الدراسة التطبيقية، وقد احتوى على مبحثين، المبحث الأول تم من خلاله تقديم عام لمؤسسة ملبنة الحضنة، وفي المبحث الثاني فقد تطرقنا الى دراسة الجدوى المالية لانتاج منتوجيين في المستقبل وذلك بتطبيق معايير تقييم المشاريع.

الفصل الأول

الإطار العام لدراسات جدوى المشاريع

الاستثمارية

تمهيد:

تعد الاستثمارات من الأسس التي ينبغي أن تركز عليها المؤسسة كونها تمثل ضمانا لبقائها واستمرارها في مزاولتها نشاطها وتحقيق الديناميكية التي تسعى إليها من خلال التوسع في الاستثمارات مهما كان نوعها أو خصائصها، المهم أن يكون الاستثمار مجديا.

كما تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي وأساس النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي، لهذا فإن اختيار نجاعة أي مشروع اقتصادي يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه، وهذا ما يسمى بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية.

وهذه الدراسات تتجلى أهميتها في تجنب المستثمر من الإنزلاق في المخاطر، وتحمل الخسائر كما أنها تساعد في الوصول إلى تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تنصف بالندرة النسبية، وتساعد أيضا في معرفة التغييرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع.

المبحث الأول: مصطلحات ومفاهيم حول المشاريع الاستثمارية

يبدأ أي مشروع استثماري ناجح بفكرة قابلة للتطبيق، فالمشروع يعتمد على استغلاله للأفكار والفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق وترجمتها إلى سلع وخدمات تشبع احتياجات المستهلكين وتحقق في نفس الوقت عائد مرضي للملاك، وسنحاول من هذا المنطلق أن نعرف الاستثمار والمشروع الاستثماري وأنواع المشاريع الاستثمارية وأهداف المشروع الاستثماري.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

ظهرت تعاريف مختلفة للاستثمار حسب الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها إليه :

هو استثمار للأموال في الأصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر¹.

فالبعض يرى أن الاستثمار يعني "التضحية بالمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشبع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أفضل".
وبالبعث الآخر يعرف الاستثمار بأنه "التخلي عن استخدامات أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذا تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة"².

كما نجد للاستثمار العديد من المفاهيم حسب وجهات نظر سواء المحاسبية، المالية، الاقتصادية وهي كمايلي:

1- **من الناحية المحاسبية:** هو عبارة عن الزيادة في أصول المؤسسات كسواء العقارات، والتجهيزات والمعدات والأسهم، فهو أصل ثابت يسجل في الصنف الثاني للمخطط الوطني للمحاسبة ويعرف بصنف الإستثمارات.

وهو عبارة عن مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة، مادية كانت أو معنوية مكتسبة، أو منشأة من طرف المؤسسة، وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال وليس بهدف بيعها وتحويلها.

¹ سيد سالم عرفه، دراسة جدوى للمشروعات، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص157.

² كاظم جاسم العيسوي، دراسة الجدوى الاقتصادية والتقييم للمشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص16.

2- من الناحية المالية: "الاستثمار عبارة عن اكتساب الموجودات المالية، أي التعامل بالأموال للحصول على أرباح، والتعامل بالأموال يعني التخلي عنها لفترة زمنية معينة قصد الحصول على تدفقات مالية في المستقبل، تعوض لنا القيمة الحالية للأموال المستثمرة وعامل المخاطرة الموافق دائما للمستقبل".

3- من الناحية الاقتصادية: يعتبر الاستثمار توظيف المواد الموجودة في حوزة المؤسسة بهدف تعظيم قيمتها المستقبلية وذلك عن طريق تعظيم الأرباح¹.

المطلب الثاني: تعريف المشروع الاستثماري

يعبر المشروع الاستثماري عن فكرة أو اقتراح باستثمار قدر من الاموال في فرصة استثمارية تتحقق منها عائد اقتصادي و اجتماعي وتتضمن هذه الفكرة أو الاقتراح انشاء مشروع جديد أو استكمال مشروع بدء في تنفيذه، أو التوسع في مشروع قائم، أو القيام بعمليات المقارنة أو تاجير الات أو تصنيع قطع غيار أو انتاج منتج جديد، أو انشاء خط انتاج جديد.....الخ.

كما تعني كلمة مشروع وحدة استثمارية مقترحة يمكن تميزها فنيا و تجاريا و اقتصاديا عن باقي الاستثمارات، ويعرف المشروع الاستثماري على انه ائتلاف عناصر اقتصادية و اجتماعية و بيئية لبناء كيان اقتصادي، ليستطيع القيام باجراءات تحويلية لمجموعة من عناصر الانتاج، و تكون فيه قيمة مخرجات النشاط تفوق قيمة مدخلاته يفارق يعرف بالفوائد الاستثمارية للمشروع².

كما ان مجموعة الأنشطة تمتزج في مسمى واحد تهدف الى تحقيق اهداف موحدة، لأنها تستخدم موارد متجانسة وتحقق منافع متجانسة، ويكون له موقع جغرافي محدد وعملاء محددين و تكلفة محددة.

ويقوم بتنفيذ المشروع الاستثماري مستثمر، قد يكون مستثمر قطاع خاص وطني، او قد يكون الاستثمار مشترك بين راس مال وطني او اجنبي وهيئات القطاع العام والقطاع الخاص ويتطلب الموافقة على المشروع الحصول على موافقات من الجهات ذات العلاقة من الاستثمار كما قد تقوم شركات القطاع العام بدراسة وتنفيذ المشروع الاستثماري الذي تم الموافقة عليه.

وكما عرف ايضا من من خلال وجهات نظر أخرى على أنه :

" كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها للإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة.

ويستخلص من هذا الاخير أن هناك عناصر معينة تدخل في تكوين أي مشروع استثماري وهي:

¹ بن حسان حكيم، دراسة جدوى معايير تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص7.

² سيد سالم عرفة، مرجع سابق، ص171.

- ❖ النشاط الاستثماري الذي ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات، وهو يبدو كفرصة ثم سرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنية واقتصادية.
- ❖ **المنظم:** الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج، ومتابعة سير مختلف العمليات المرتبطة بالمشروع.
- ❖ **السوق وخصائصه:** وهي التي يتم فيها تصريف مختلف منتجات المشروع التي يجب أن يتوفر شرط الطلب عليها في هذا السوق.
- ❖ **الربح أو العائد على الاستثمار** كهدف أساسي مسيطر مع وجود أهداف أخرى، وبالتالي يشمل العائد على الاستثمار هنا العائد المادي والعائد الاجتماعي.
- ❖ **الاستقلالية النسبية** للمشروع الاستثماري بغية تمتع المشروع بشخصية معنوية اعتبارية.
- ❖ **المخاطرة:** وتلعب دورًا كبيرًا عند اختيار أي مشروع استثماري؛ حيث يتحمل هذا الأخير ربحاً أو خسارة نتيجة لنشاطه¹.

المطلب الثالث : أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية من زوايا مختلفة هي²:

1- من ناحية نوع الاستثمار المقترح: تقسم المشروعات إلى:

- ❖ مشروعات جديدة بالنسبة للمستثمر؛
- ❖ مشروعات إحلالية للحفاظ على مستوى النشاط باستبدال الأصول القديمة بأصول جديدة؛
- ❖ مشروعات إحلالية بهدف خفض التكلفة من خلال الاستغناء عن الأصول المتقادمة تكنولوجية بأخرى أحدث وأكثر تطوراً؛
- ❖ مشروعات التوسع وقد يكون التوسع من خلال إنتاج منتجات جديدة أو من خلال خدمة مناطق أو أسواق جديدة أو إنشاء خطوط إنتاج جديدة.

2- من ناحية الشكل القانوني للمشروع الاستثماري: تقسم المشروعات إلى:

- ❖ مشروعات فردية يمتلكها ويديرها أفراد؛
- ❖ مشروعات جماعية تأخذ شكل شركة وتنقسم إلى:
- ❖ مشروعات تأخذ شركات أشخاص يتم إنشاؤها بالاتفاق بين شخصين أو أكثر ومن أمثلها شركات التضامن؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2000، ص 87.

² عاطف وليم اندروس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات "اسس القواعد الخطوات المعايير"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 13

- ❖ مشروعات تأخذ شكل شركات مساهمة وتتصف بوجود شخصية قانونية مستقلة عن الملاك وتتميز مبدأ فصل الإدارة عن الملكية، وينقسم رأس مالها إلى أجزاء متساوية القيمة تسمى الأسهم؛
- ❖ مشروعات مختلطة تجمع بين خصائص شركات الأشخاص وشركات المساهمة مثل شركات التوصية وشركات ذات مسؤولية محدودة.

3- من ناحية التبادلية: يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى:

- ❖ المشروعات المانعة بالتبادل: وهي تلك المشروعات إلى تتنافس على قدرة محددة من المواد، ويؤدي اختيار أحدها إلى رفض المشروع الآخر بالضرورة؛
- ❖ المشروعات المستقلة: وهي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة أحدهما إقامة الآخر طالما توافرت الموارد المطلوبة، وتبعاً لذلك فإن إقامة أحد هذه المشروعات لا يكون مشروطاً بعدم إقامة الآخر فهي مشروعات غير بديلة أو مكملة ولا يوجد ارتباط بينهما من الناحية الفنية؛
- ❖ المشروعات المتداخلة أو المتكاملة: هي تلك المشروعات التي يستلزم إقامة أحدهما إقامة المشروع الآخر.

4- من ناحية قابلية القياس:

وتقسم إلى نوعين هما:

- ❖ مشروعات قابلة للقياس: وهي تلك المشروعات التي تولد منافع قابلة للتقييم النقدي، وقد تكون سلفاً أو خدمات مثل المشروعات الصناعية، الزراعية، السياحية... ويمكن تقييم هذه المنتجات حتى ولو لم يدفع المنتفعون مقابلاً مباشراً ولكن يمكن تقييم منافعها نقداً؛
- ❖ مشروعات غير قابلة للقياس: والتي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة، ودقة في صورة نقدية دون أن تتطلب أبحاثاً إضافية، مثل الصحة والتعليم.

المطلب الرابع: أهداف المشروع الاستثماري

يعتبر الهدف المراد تحقيقه من المشروع هي النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية والأوزان النسبية لمعايير تقييمه ومن هذا المنطلق تختلف أهداف المشروعات الخاصة عن أهداف المشروعات العامة ومن البداية نشير إلى أن هذا أدى إلى وجود معايير لتقييم الاستثمارات في المشروعات من وجهة نظر المستثمر الذي يعظم مصلحته الذاتية ومعايير للتقييم من وجهة نظر الاقتصاد الوطني تعظيم المصلحة العامة.

وفي هذا الإطار تنقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف¹:

1- **أهداف خاصة:** وفق ما تشير إليه النظرية الاقتصادية، فإن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشروعات في عالم اليوم تخطط للربح على المدى الطويل.

إلا أن هناك أهداف أخرى-إضافة إلى هدف الربح الذي تسعى إليه هذه الأنواع من المشروعات- تسعى إلى تحقيقها مثل: تعظيم الإيرادات، الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات، وهناك هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال، بل وقد تسعى بعض المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد الوطني الذي تعمل فيه وتكتسب رضاء العملاء والقائمين على صناعات القرار.

2- **أهداف عامة:** أما المشروعات العامة فالهدف المسيطر فيها هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، إلا أن هذا الهدف ليس الهدف الوحيد للمشروعات العامة، بل هناك أهداف أخرى يمكن تتبعها، ويأتي في مقدمتها تحقيق الربح إذا تتطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال خاصة وأن التحول نحو الخصخصة هو التيار السائد والطاغي في أغلب بلدان العالم الثالث خاصة، وبدون أن ننسى مختلف الأهداف الاقتصادية والمالية والإستراتيجية وأهداف اجتماعية أخرى.

المبحث الثاني: ماهية دراسات الجدوى

إن دراسات الجدوى لها أثر بالغ في تجسيد الأفكار الاستثمارية والاستثمارات القائمة بذاتها فبالنظر لهذه الأهمية وهذا التأثير لدراسات الجدوى ،وأصبحت دراسة جدوى المشروعات عملية لا مفر منها للأهمية الكبيرة التي أصبحت تكتسبها مؤخرا، نظرا للأموال الكبيرة التي أصبحت تلتهمها المشاريع والتي تكون بدون فائدة في الكثير من الأحيان نظرا لغياب الدراسات السابقة لتلك المشاريع ، ومن خلال هذا سنبين ما المقصود بها،خصائصها،أهميتها، وتصنيفاتها.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 21-22

المطلب الأول: تعريف دراسات الجدوى

لدراسات الجدوى عدة تعريفات نذكر منها¹:

"هي عبارة عن دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع او المشروعات المقترحة، والتي قد تكون اما بشكل دراسات اولية تفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل الى اختيار بديل او فرصة استثمارية من بين عدة بدائل او فرص استثمارية مقترحة، ولا بد ان تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية، فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من ان مخرجات المشروع (منافع، إيرادات) اكبر من مدخلاته (تكاليف) او على الاقل مساوية لها".

وتعرف ايضا على انها: "هي عبارة عن مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة، تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة نواحي قانونية و تسويقية و انتاجية ومالية واقتصادية واجتماعية وهندسية وربحية، لتحقيق اهداف محددة التي تمكن فالنهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بانشاء المشروع من عدمه، بمعنى قبول او رفض المشروع في تحقيق الاهداف المطلوبة منه سواء اقتصادية او اجتماعية او ربحية".

ويمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية في عالم اليوم على أنها: "منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة و الوصول إلى أعلى عائد أو منفعة للمستثمر .

المطلب الثاني: خصائص دراسات الجدوى

تتمثل خصائص دراسات الجدوى في مجموعة من النقاط الأساسية هي² :

- ❖ تسعى دراسة الجدوى إلى تحديد مدى صلاحية فكرة مشروع استثماري معين.
- ❖ تهتم دراسة الجدوى بالمشروعات الجديدة والمشروعات القائمة على السواء.
- ❖ تهتم دراسة الجدوى بتقييم المشروع من عدة جوانب متكاملة يتوقف عليها .
- ❖ تتصف دراسات الجدوى بالعمومية، حيث تعد ضرورية لكل المشروعات بصرف النظر عن نوعها أو حجمها.

¹ سيد سالم عرفة، مرجع سابق، ص 125.

² مصطفى محمود أبو بكر، معالي فهمي حيدر، اعداد دراسات الجدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 33-35

- ❖ يترتب على أي خطأ في إحدى مراحل أو مكونات دراسات الجدوى تأثيرات تراكمية على المراحل أو المكونات الأخرى مما يلقي عبئاً على القائم بالدراسة حيث يجب أن يتأكد من دقة وصحة كل مرحلة قبل الانتقال إلى مرحلة أخرى من الدراسة .
- ❖ وجود دور وأثر حرج لعنصر الوقت في دراسات الجدوى وذلك نتيجة عدم ثبات العوامل المحددة للفجوة والفرصة التسويقية أمام المنتج أو الخدمة ويلزم ذلك ضرورة التأكد من صحة ودقة المعلومات والبيانات فضلا عن تحديثها بصفة مستمرة لضمان تعبيرها الدقيق عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع .
- ❖ وضوح الترابط والتداخل بين مكونات ومراحل دراسات الجدوى حيث تعد مخرجات كل مرحلة بمثابة مدخلات المرحلة التالية.
- ❖ تتصف دراسات الجدوى بالارتفاع النسبي في تكلفة إعدادها وخاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة والكبيرة وذلك لحاجتها إلى البيانات والمعلومات ودراسات متخصصة ومتعمقة لعناصر ومكونات الفكرة أو المشروع .

المطلب الثالث: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

لدراسة الجدوى الاقتصادية أهمية كبيرة نلخصها في ما يلي¹:

- ❖ تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية.
- ❖ إن القيام بتنفيذ بعض الفرص دون القيام بدراسة الجدوى يترتب عليه تبديد وضياع للموارد الاقتصادية حيث تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي، و بصفة خاصة في الدول التي تعاني ندرة الموارد الاقتصادية.
- ❖ اكتشاف التعارض بين دراسة الجدوى الخاصة و دراسة الجدوى القومية فالقرار الاستثماري الناجح من وجهة نظر الفردية (الذي يتفق مع مفهوم الربحية التجارية) قد لا يكون كذلك من وجهة النظر الوطنية , ففي بعض الأحيان يحدث تعارض واضح بين القرار الاستثماري الناجح من وجهة النظر الفردية وهو نفسه من وجهة النظر الوطنية، نظرا لتحديد الأهداف المختلفة و العديد من المحددات الأخرى.

¹السعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص ص 13-

- ❖ وسيلة عملية تساعد أصحاب رأس المال على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين، بقدر من الأموال يتناسب مع قدرتهم المالية و في ضل مستوى مقبول من المخاطر .
- ❖ هي وسيلة عملية لإقناع مراكز و هيئات التمويل (المحلية، الإقليمية و الدولية) بتقديم وسائل التمويل المناسبة و بالشروط الملائمة، بالإضافة إلى إن غالبية البنوك ومراكز التمويل و إن لم يكون جميعها ترفض تقديم أي تسهيلات ائتمانية للمشروعات المقترحة دون تقديم دراسات الجدوى لها.
- ❖ إنها وسيلة علمية لتقييم المشروعات المقترحة محل الدراسة وفقا لمعايير مالية و اقتصادية موضوعية بعيد بقدر الإمكان عن التقييمات الشخصية والعشوائية.
- ❖ إنها وسيلة عملية تساعد متخذ القرار (حكومة أو أشخاص) على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة و لما يعظم هدف المستثمر .
- ❖ إنها وسيلة عملية تساعد متخذي القرار ا على تصويب و تعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة و الطارئة التي يمكن أن تواجه المشروعات خلال فترات التنفيذ و التشغيل

المطلب الرابع: تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية

- 1- **من حيث القائم بالتحليل:** يقوم رجل الأعمال أو مجموعة من الشركاء بدراسة الجدوى الاقتصادية لبعض الأفكار الاستثمارية التي يرغبون في تنفيذها، وفي المقابل تقوم وزارة التخطيط والاستثمار، أو الهيئات الدولية أو موردي ومنتجي الآلات بدراسات الجدوى.
- 2- **من حيث مستوى التحليل:** يمكن تقسيم دراسات الجدوى الاقتصادية إلى دراسات الجدوى التمهيديّة ودراسات الجدوى التفصيلية، إلا أننا نجد في بعض الأحيان الاكتفاء بدراسة الجدوى التمهيديّة خاصة في المشروعات الصغيرة، كما قد تفصح الدراسات التمهيديّة عن وجود عوائق جوهرية لا سبيل لتلاقيها مما يحتم ضرورة التوقف عن السير في المراحل اللاحقة في دراسات الجدوى، كما أن الدراسات التمهيديّة تبين للقائمين على دراسات الجدوى - في حالة الاستمرار والانتقال إلى الدراسات التفصيلية- عن ماهية الأجزاء التي تحتاج إلى بعض الدراسات الداعمة لها مثل: إجراء تجارب معملية معينة أو إجراء استقصاء عن شكل المنتج.
- 3- **من حيث التقسيم الوظيفي:** رأينا أن دراسات الجدوى في مفهومها الواسع تتضمن دراسات جدوى تفصيلية، هذه الدراسات تحتاج إلى توافر كفاءات ومؤهلات فنية تختلف من جزء إلى آخر داخل دراسات الجدوى، فهناك حاجة إلى رجال التسويق لدراسات حجم المبيعات المتوقعة ورسم إستراتيجية التسويق الملائمة، كما أن هناك حاجة إلى مهندسين في مجال الإنشاءات والتصميم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الحاجة للخبراء في التحليل المالي ورجال القانون وغيرهم.

وبالتالي يمكن تصنيف دراسات الجدوى من حيث التخصص الوظيفي الآتي:

- ❖ دراسات جدوى تسويقية وسوقية.
- ❖ دراسات جدوى فنية وهندسية.
- ❖ دراسات الجدوى التمويلية والمالية.
- ❖ دراسات الجدوى القانونية.
- ❖ دراسات الجدوى البيئية.

4- من حيث الهدف: يمكن تصنيف دراسات الجدوى للمشروعات حسب الهدف منها إلى:

أ- قياس المنافع الخاصة التي يحققها المشروع وتعود على ملاك فقط: وفي هذه الحالة يتم القيام بتقييم الربحية الخاصة ويطلق عليها دراسات الجدوى التجارية أو الصناعية، ويهتم غالبًا رجال الأعمال بدراساتها.

ب- قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تعود على الاقتصاد القومي: وفي هذه الحالة يتم القيام بتقييم الربحية الاجتماعية ويطلق عليها دراسات الجدوى الوطنية، ويهتم بهذه الدراسات صانعي القرار على المستوى الوطني¹

المبحث الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية خطوة أساسية ومهمة لا يمكن الاستغناء عنها عند مشاريع الإستثمارية لأنها تعطي كل التفاصيل الدقيقة عن المشروع الإستثماري.

المطلب الأول: فرص الإستثمار وطرق مؤشرات اكتشافها

أولاً- فرص الإستثمار: لابد أن تمر دراسة الفرص الإستثمارية بالمراحل التالية²:

1- دراسة الفرص الإستثمارية: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع كفكرة ومدى إمكانية تنفيذها وملاءمتها للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

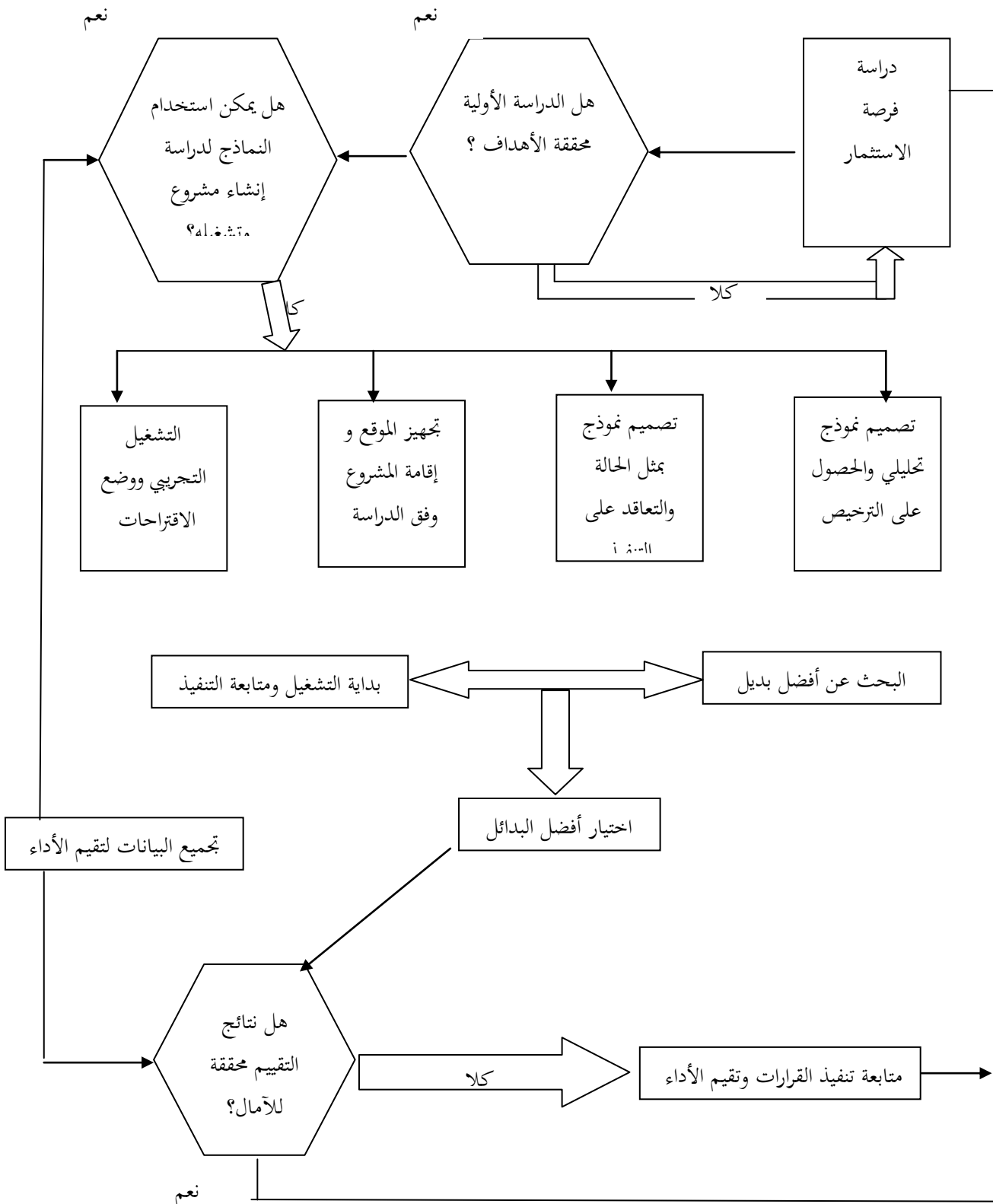
2- دراسة تفاصيل الجدوى الاقتصادية للمشروع: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية بكل تفاصيلها الدقيقة لفرض النجاح من عدمه ومدى تحقيقها للأهداف باستخدام نماذج رياضية وتحليلية وإستنتاجية كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم أداء المنظمات، الدار الجامعية، 2002، ص 81.

² يوحنا عبد آل ادم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء منظمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص 81.

الفصل الأول..... الإطار العام لدراسات جدوى المشاريع الإستثمارية

الشكل رقم (1): مخطط لمراحل دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية وإقامة المشروع لتقييم الأداء .



المصدر : يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، مرجع سابق، ص 82.

3- دراسة إجراءات البدء بالتنفيذ: بعد اتخاذ قرار تنفيذ المشروع والحصول على ترخيص لتحقيق ذلك يتم إنشاء مرافق المشروع وتحديد مصادر الحصول على الأصول الثابتة الملائمة للدراسة السابقة بهذا الخصوص والتعاقد على شراء تلك الأصول .

4- دراسة مصادر التجهيز: تحديد مصادر تجهيز المواد اللازمة لبدأ تشغيل المشروع في ضوء الدراسة السابقة والتأكد من جودة التنفيذ وملاءمته لوسائل الاتصال والمواصلات وكفاية رأس المال العامل ليسر النشاط المتوقع .

5- دراسة العائد المتوقع: يتخذ القرار الاستثماري في ضوء العائد المتوقع من العملية الإنتاجية المقترحة التي تهدف إلى زيادة الدخل وتعظيم ثروة المستثمرين من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري التي تناولت كافة المستلزمات الفنية والإقتصادية والمالية لاكتشاف الفرض الاستثمارية الجيدة .

ثانيا: طرق ومؤشرات اكتشاف القرص الاستثمارية

هناك طرق ومؤشرات عديدة يمكن اعتمادها بغية اكتشاف الفرص الاستثمارية الجيدة من خلال دراسة ما يلي¹:

1- قوائم الاستيراد: تحليل قائمة الاستيراد بغية التعرف على الفرض التي تمثل كمية الإستيراد فيها حافز لإقامة صناعة محلية تلبى الطلب المحلي وإمكانية التصدير في المستقبل للأسواق التي يمكن دخولها كمنافسين للمصدرين لتلك الأسواق .

2- مصادر المواد الأولية: دراسة وتحليل المصادر المحلية للمواد الأولية للوحدة الإنتاجية الجديدة بالكم والنوع ومدى ملاءمتها مع بقية عناصر الإنتاج الأخرى ، بحيث تشكل حافزا لإقامة صناعة محلية تستطيع المنافسة مع مثيلتها في السوق المحلي أو الأسواق الخارجية ، ومن ثم يجب تحديد المواد المباشرة الداخلية في الإنتاج ومواصفاتها ونصيب الوحدة المنتجة من هذه المواد والخامات كذلك دراسة ظروف التخزين وتكلفتها ، ولا بد من حساب تكلفة المواد غير مباشرة كمواد الصيانة والقوى المحركة...، وهكذا يعطي صورة واضحة عن تكاليف مباشرة للسلع المنتجة.

3- تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة علاقة هذه الصناعة أو هذه المشاريع مع الصناعات المحلية القائمة ومدى تشكيلها للتكامل الاقتصادي المحلي بحيث تفيد وتستفيد من الصناعات القائمة مما يشكل دعما لها وتحقيق وفرة اقتصادية لتلك المشاريع وللدخل القومي نتيجة هذا التكامل الاقتصادي.

(1) يوحنا عبد ال آدم ، سليمان اللوزي، مرجع سابق ، ص83.

4- **خطة التنمية:** دراسة خطط التنمية بغية التعرف على الفرص الاستثمارية التي لم تكن متواجدة سابقا وتعتبر هذه الفرص الاستثمارية ضرورة ملحة لتنفيذ هذه الخطة حيث لا بد من دراسة تحليلية للمشاريع القائمة أو المقترحة اقتصاديا التي تعمل بنسب متواضعة من طاقتها الإنتاجية لذا قد يكون إنتاج المشاريع الجديدة كمدخلات لتلك الصناعات وتتكامل معها اقتصاديا .

5- **التطور التكنولوجي:** حيث أن هذا التطور قد يخلق مجالات جديدة تساهم في خدمة المشاريع القائمة بسبب هذا التطور التكنولوجي ، لذا فإن المشاريع الاستثمارية التي كانت مرفوضة سابقا أو ليس لها جدوى اقتصادية أصبحت اليوم ضرورة ملحة تحقق أرباحا على مستوى المشروع وعلى المستوى القومي .

المطلب الثاني: مجالات تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية

تتعدد المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية ويمكن القاء الضوء على اربع مجالات رئيسية هي:

1-دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

وهذا المجال من اكثر المجالات التطبيقية انتشارا واهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية واساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التاكيد المصاحبة لاي مشروع جديد وتجدر الاشارة الى انه دراسة الجدوى للمشروع الجديد هي مطلوب للمشروع الصناعي كما هي ايضا مطلوبة للمشروع الزراعي بل ومطلوبة بنفس الدرجة للمشروع الخجمي ومن ناحية اخرى يلاحظ ان دراسة الجدوى مطلوبة للمشروعات الصغيرة كما هي مطلوبة للمشروعات المتوسطة والكبيرة وكل هذه الدراسات تتم قبل البدء في تنفيذ المتغيرات الداخلية و الخارجية المؤثرة على المشروع¹.

2- دراسات الجدوى في للتوسعات في المشروعات القائمة:

وتسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال التطبيق هنا لدراسات الجدوى تكون اما حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لاسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري فيه من خلال اقامة مصنع تابع مثل مصنع للملابس الجاهزة لاحدى المشروعات الغزل و النسيج القائمة او اضافة خط انتاج جديد لاحدى مشروعات تجميع السيارات مما يؤدي الى انتاج جديد اضافي للمنتجات القائمة.

وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري الى اجراء دراسات جدوى اقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة.

¹ عبد الحميد عيد المطلب، مرجع سابق، ص32

3 - دراسات الجدوى الاقتصادية لإحلال والتجديد:

وتتم هذه الدراسات عندما يكون القرار الاستثمار يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي لهذه الأخيرة وتصبح المسألة تحتاج إلى أداة للاختيار بين أنواع الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية المتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل

4- دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي:

تتزايد أهمية هذا المجال في الوقت الحالي نظرا للدخول في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وهي الثورة الصناعية الثالثة ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد المنافسة مما يدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير ومن ثم الاتجاه إلى المزيد من التطوير التكنولوجي.

المطلب الثالث: مشاكل دراسات الجدوى الاقتصادية

هناك العديد من المشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي لإجراء دراسات الجدوى في المجالات التطبيقية المشار إليها لعل من أهمها¹:

1- في ظل العولمة والتحول لآليات السوق، تزداد مشاكل التعامل مع المتغيرات الداخلة في الاقتصاد القومي والمتغيرات في الاقتصاد العالمي ، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى وهو ما يتطلب المزيد من التعميق في البحث عن الأساليب والأدوات التي تتغلب على تلك المشكلات .

2- مع ازدياد حجم المشكلات تزداد صعوبات تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبالتحديد الأخيرة أي التكاليف، بالإضافة إلى أن بعض المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي وهو ما يتطلب السعي دائما إلى إخضاع مثل تلك المتغيرات للقياس الكمي كلما أمكن من خلال الاستعانة بعلوم الإحصاء والاقتصاد.

3- عدم التوازن بين تكاليف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وحجم المشروعات ورأس المال المخصص للاستثمار وهو ما يتطلب البحث دائما في إحداث هذا التوازن.

4- هناك أيضا بعض الصعوبات الفنية خاصة عندما تكون الخبرات الفنية التي تقوم بالمشروع ضعيفة وهو ما يتطلب دائما الاستعانة بالخبرات الفنية ذات المهارة المرتفعة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 35-36

5- نقص البيانات والمعلومات أو تضاربها أو عدم وضوحها مما قد يؤثر على دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى وهو ما يمكن علاجه من خلال العديد من الأساليب تطبق في كل حالة على حدى.

المطلب الرابع: معايير تقييم المشاريع

هناك عدة معايير لتقييم المشاريع الاستثمارية يتم استخدامها بعد الوصول إلى النتائج المختلفة من الدراسات السابقة وتسمى هذه المعايير بمعايير الربحية التجارية. فالتقييم التجاري يكون بإتباع حالات التأكد السائدة في ظروف الاستثمار، وحيث أننا نجد ظروف تسودها حالات التأكد وأخرى تسودها ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

الفرع الأول: معايير التقييم في ظل ظروف التأكد

وتتمثل في المعايير التقليدية ومعايير القيمة الزمنية للنقود.

اولا: المعايير التقليدية:

1- فترة الإسترداد: يعد هذا المعيار من المعايير الزمنية وتعرف فترة الاسترداد على أنها:

"الفترة اللازمة لإسترداد نفقات الاستثمار الأصلي من خلال صافي التدفقات النقدية المتراكمة التي يحققها المشروع"¹. وبناءا عليه عند المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية يتم اختيار المشروع الذي يحقق أقصر فترة استرداد كما يمكن الاعتماد على هذا المعيار كأساس في رفض المشروعات التي تتجاوز فترة الاسترداد المحددة من قبل المستثمر، ويمكن حساب فترة الاسترداد كمايلي²:

- في حالة التدفقات النقدية المتساوية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي "التكلفة الاستثمارية"}}{\text{التدفقات النقدية}}$$

- في حالة التدفقات النقدية الغير المتساوية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي (التكلفة الاستثمارية)}}{\text{متوسط التدفقات النقدية}}$$

حيث:

$$\text{متوسط التدفقات النقدية} = \frac{\text{مجموع التدفقات النقدية}}{\text{عدد السنوات}}$$

¹ يحي عبد الغني أبو الفتوح، دراسة جدوى المشروعات "بيئية، وتسويقية، مالية"، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص317

² زين حسان حكيم، مرجع سابق، ص119.

2- معدل العائد المحاسبي:

يقوم هذا المعيار على الأساس المحاسبي في تحديده للأرباح المتوقعة إذ أنه يقيس العائد الاقتصادي على الأموال المستثمرة والمستعملة في كمية التقييم والاختيار بين المشروعات ويتعين حسابه كمايلي¹:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد الاستهلاك والضرائب}}{\text{متوسط قيمة الاستثمار}}$$

وعند حساب المعدل يتم مقارنته بمعدل المردودية المحاسبية للاستثمارات والمحددة من قبل المشروع والذي يمثل الحد الأدنى الواجب الوصول إليه.

ثانيا :معايير القيمة الزمنية للنقود:

وتقصد بها تلك المعايير التي تأخذ الزمن بعين الاعتبار عند التقييم أو هي تلك المعايير المعدلة بالوقت.
1- صافي القيمة الحالية: يعرف صافي القيمة الحالية للمشروع بالقيمة المتحققة عن طريق خصم الفرق بين التدفقات النقدية السنوية الداخلة لكل سنة على حدة طوال عمر المشروع بسعر عائد ثابت.
 كما تعطى القيمة الحالية الصافية بالعلاقة التالية:

$$VAN = \sum \frac{CF_t}{(1+K)^n} - I_0$$

حيث:

I_0 : تكلفة الاستثمار.

CF_t : التدفقات النقدية الصافية.

K : معدل الخصم.

n : مدة حياة المشروع.

VAN : القيمة الحالية الصافية.

إذ يمكن استخدام معيار صافي القيمة الحالية في اتخاذ القرار علي النحو التالي:

❖ كميّاس للرفض "أو الإلغاء": يرفض تنفيذ كل مشروع يحقق قيمة حالية صافية سالبة و يتم الموافقة

على المشروع الذي يحقق قيمة حالية صافية موجبة.

❖ كميّاس للاختيار أو المفاضلة: يتم اختيار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة حالية صافية موجبة من

بين المشروعات المقترحة.

2- دليل الربحية: ويعرف دليل الربحية على أنه المعيار الذي يقيس قدرة المشروع على تحقيق الربح.

$$\text{معيار دليل الربحية} = \frac{\text{مجموع القيم الحالية لصادف التدفقات النقدية السنوية}}{\text{الاستثمار المبدئي}}$$

¹ يوحنا عيد ال دم، سليمان اللوزي، مرجع سابق، ص 136.

$$IP = 1 + \frac{VAN}{I_0} = \frac{VA}{I_0}$$

وبالتالي هو يمثل العلاقة بين مدخلات المشروع ومخرجاته فهذا المعيار عبارة عن نسبة وليس قيمة مطلقة ونتيجة تطبيق هذا المعيار تسفر عن ثلاث احتمالات هي:

❖ دليل الربحية $1 <$ فان المشروع ربحية وبالتالي له جدوى اقتصادية؛

❖ دليل الربحية $= 1$ المشروع غير مربح وليس له الجدوى الاقتصادية؛

❖ دليل الربحية $1 >$ المشروع غير المربح وليس له جدوى اقتصادية.

وعند المفاضلة بين المشاريع تأخذ المشروع الذي له دليل ربحية اكبر وبشرط أن يكون الجميع اكبر من الواحد وهذا ما يدل علي أن هذا المعيار مكمل للقيمة الحالية الصافية¹.

3- معدل العائد الداخلي: هو سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع مساوي للصفر حيث تتعادل عند القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، ومن

ثم معدل العائد الداخلي للمشروع هو المعدل الذي يجعل القيمة الحالية الصافية للمشروع تساوي الصفر.

ويعتمد مقياس معيار العائد الداخلي على التجربة والخطأ ويتم حساب معدل العائد الداخلي

بالمعادلة التالية:

صافي القيمة عند السعر الأول × الفرق بين سعر الخصم

المجموع المطلق لصافي القيمة الحالية عند سعر الخصم

معدل العائد الداخلي = سعر الخصم الأدنى +

VAN عند معدل الخصم الأدنى × (معدل الخصم الأكبر - معدل الخصم الأصغر)

VAN عند معدل الخصم الأدنى - VAN عند معدل الخصم الأعلى

TR I = سعر الخصم الأدنى +

الفرع الثاني: معايير التقييم في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد

في البعض الأحيان لا تتوفر لدى المؤسسات الاستثمارية المعلومات المتعلقة بالبدايل المقترحة ذلك ما يجعل الاستثماري تلك البدايل يتميز بعدم التأكد والمخاطرة.

مفهوم عدم التأكد والمخاطرة:

❖ يمكن تعريف المخاطرة بأنها "الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية للحدث على ضوء الدراسات السابقة"؛

❖ وتعرف الحالة عدم التأكد "بأنها الظروف التي تتعلق بالحالة التي تكون توزيعاتها الاحتمالية غير معروفة".

¹ يحي عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 329

من خلال التعريفين يمكن القول بأنه هناك اتفاق بين الحالتين أن تكون خلالها يعمل عنصر الشك وعدم اليقين أحداث المستقبل غير انه في حالة المخاطرة يعين وضع توزيع احتمالي لهذه الأحداث على أساس البيانات التاريخية على عكس حالة عدم التأكد يتم وضع التقديرات على أساس الحكم الشخصي لمتخذ القرار الاستثماري.

1- معيار القيمة النقدية المتوقعة

هي عبارة عن متوسط التدفقات النقدية الداخلة مرجعا باحتمالات حدوث هذه التدفقات وهي كذلك تمثل الأصل الرياضي للتدفقات النقدية المنتظرة لكل فترة وتعطي بالعلاقة التالية: $EMV = \sum CF_i P_i$ القيمة النقدية المتوقعة.

CF_i التدفقات النقدية المنتظرة في الفترة t .

P_i الاحتمال المرتب بحدوث التدفق النقدي في الفترة t .

2- الإنحراف المعياري:

هو احد مقاييس التشتت المطلقة المستخدمة في قياس مخاطر الاستثمار ويعرف على انه "مقياس لدرجة تشتت العائد المتوقع حدوثه عن القيمة المتوقعة له"

ويمثل بأنها الجذر التربيعي للتباين ويمكن حساب الانحراف المعياري بتطبيق العلاقة التالية:

$$\delta = \sqrt{\sum (CF_i - EMV)^2 P_i}$$

δ : الانحراف المعياري

CF_i : التدفق النقدي المتوقع خلال الفترة T

EMV : القيمة النقدية المتوقعة

P_i : الاحتمال المرتبط بحدوث التدفق النقدي في الفترة

ويتم اتخاذ قرار الاستثمار حسب قيمة الانحراف المعياري فكلما كانت تكلفة قيمة كبير دل ذلك على وجود مخاطر مرتفعة تصعب هذا القرار والعكس¹.

3- معامل الاختلاف : ويحسب بالعلاقة التالية:

الإنحراف المعياري

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الإنحراف المعياري}}{\text{القيمة النقدية المتوقعة}}$$

وكلما كان معامل الاختلاف صغيرا كلما تعرض المشروع إلى مخاطر أقل.

¹تمجدين نور الدين، تفعيل دور دراسات الجدوى في نظم واتخاذ قرارات الصناعية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ،جامعة بسكرة، 2005، ص،84

4- تحليل الحساسية:

يعتبر أحد الأساليب التحليلية الأكثر استخداما في تقييم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، ويهتم هذا الأسلوب بتحديد درجة استجابة أو حساسية القرار الاستثماري نتيجة للتغيرات المحتملة في قيم محدداته، فهو يبحث في مدى تغيير صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي نتيجة للتغيير المحتمل لأحد العوامل التي تدخل في حساب التدفقات النقدية مثل: حجم المبيعات، سعر بيع الوحدة، تكلفة الوحدة... الخ، ويتم دراسة هذه المتغيرات في ظل ظروف اقتصادية متباينة "تفاوت، تشاؤم..".

وعند استخدام أسلوب تحليل الحساسية يجب التركيز على المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على القرار الاستثماري مثل "التكلفة الاستثمارية، العمر المتوقع، معدل الخصم، صافي التدفق النقدي السنوي وإذا أظهرت النتائج الحساسية المشروع بدرجة ملحوظة لأحد تلك المتغيرات فهذا يعني أن هذا المتغير سوف ينطوي على درجة مخاطر مرتفعة، مما يستوجب تركيز الجهود للحصول على تقديرات دقيقة عن هذا المتغير وإيجاد وسائل لتحسينه.

وعلى الرغم من أن أسلوب تحليل الحساسية يسمح بتوفير قدر من البيانات والمعلومات تساعد في ترشيد قرار الاستثمار إلا أنه ينطوي على بعض النقص مثل:

- ❖ افتراض استغلالية المتغيرات الرئيسية؛
- ❖ تجاهل وجود ارتباط تلقائي بين المتغيرات؛
- ❖ لا يعكس بطريقة مباشرة التباين درجة المخاطرة التي تنطوي عليها الفرص الاستثمارية.

5- شجرة القرار:

يعتبر هذا النموذج أحد النماذج الحديثة المستخدمة في تحليل المخاطرة وعدم التأكد وفي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية، وتتمثل شجرة القرارات في "الشكل البياني الذي يسمح بالتقديم على شكل شجرة مختلف التوليفات الممكنة للقرارات المتتابعة". وبصفة عامة يناسب هذا الأسلوب الفرص الاستثمارية التي تتميز بالتتابع في القرارات عبر الزمن، وبمعنى آخر إن إتخاذ القرار في مرحلة معينة يعتمد على نتائج القرارات التي تتم اتخاذها في مراحل سابقة وتساهم شجرة القرارات في إبراز مختلف البدائل والعائد المتوقع لكل بديل في ظل وجود توزيع احتمالي للأحداث المتوقعة مستقبلا ولهذا يطلق عليها تسمية شجرة القرارات الاحتمالية.

ولبناء شجرة القرارات يتم إتباع الخطوات التالية:

- ❖ تحديد نقاط القرار التي يتم عندها إتخاذ قرار البدء أو قرارات التحول المتتابعة؛
 - ❖ تحديد عدد البدائل الاستثمارية والممثلة بفروع رئيسية لشجرة القرارات؛
 - ❖ تحديد لكل فرع رئيسي عدد الفروع النهائية، تمثل حالات الطبيعية "رواج، ظروف طبيعة، كساد" واعتماد على البيانات والمعلومات التي يتيحها هذا الأسلوب، يمكن إجراء عملية التقييم والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتكون بداية التقييم من نهاية الشجرة.
- ومما سبق تتضح أهمية نموذج شجرة القرارات بما يوفره من معلومات وبيانات لمتخذ القرار بالإضافة إلى أنه يسمح بإدخال تحليل احتمالي للقرارات المرحلية، وما يعاب على هذا الأسلوب صعوبة تطبيقه خاصة إذا تم إدماج اختيارات متغيرات مرتبطة فيما بينها، كما أنه يستعمل معدل خصم واحد للبدائل فهو بذلك يفترض تساوي المخاطر بينهما وهذا لا يكون صحيح دائما¹.

¹كاظم جاسم العيسوي، مرجع سابق، ص 201

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر المشاريع الاستثمارية بأنها اقتراح تخصيص قدر من الموارد ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إعادة تأهيلها، بهدف الحصول على منفعة إضافية من تشغيلها في المستقبل وإلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه، وتكتسب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار فحسب النظرية الاقتصادية فإن الهدف الرئيسي من إنشاء المشاريع الاستثمارية هو تحقيق أقصى ربح ممكن والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع ولكي يتحقق هذا الهدف على المستثمر القيام بدراسات الجدوى للمشروع قبل القيام بإنشائه ومن هذا المنطلق تعتبر دراسات الجدوى على أنها سلسلة من الدراسات التي تقوم على افتراضات معينة وأهداف محددة، وتؤدي على اتخاذ الموقف النهائي بقبول المشروع أو برفضه وذلك اعتماداً على مجموعة من المعايير التي تنطلق من مبدأ التكلفة بغية التعرف على قدرة المشروع في بلوغ الأهداف المنشئ من أجلها.

هذه الدراسات تمر بجملة من المراحل المتسلسلة والمتراطة فيما بينها بشكل يجعل من الصعب تخطي إحداها والمتمثلة في، الدراسة البيئية ، الدراسة التسويقية، والتقييم المالي، وهذا ما يسمى بالدراسة التفصيلية وهو ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثاني بالتفصيل.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة مدينة الحضنة

تمهيد:

تماشيا مع التطورات الحاصلة، أصبح للمؤسسات الاقتصادية وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بالغ الأهمية في تلبية احتياجات المستهلكين.

وقبل الانطلاق في مشروع ما وحتى يكون ناجحا لابد من القيام بدراسة جدواه في شتى المجالات. ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على منهج دراسة حالة استعرضنا من خلاله بعض الدراسات التي قامت بها مؤسسة ملبنة الحضنة (محل الدراسة) قبل الانطلاق في تنفيذ مشروعها وأثناء قيامه وكذلك التوسعات التي سوف تشهدها المؤسسة في المستقبل القريب.

وقد وقع اختيارنا على هذه المؤسسة لما لها من سمعة طيبة لدى زبائنها وكذلك نوعية وجودة المنتجات التي تقدمها للمستهلكين وكذلك الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه هذه المؤسسة فهي تغطي نسبة كبيرة من احتياجاتها المحلية والوطنية

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

سنحاول في هذا المبحث تقديم تعريف والتطرق إلى أهم أهدافها وخصائصها والتعريف بمنتج المؤسسة وفي الأخير هياكل المؤسسة الداخلية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة

تعتبر مؤسسة ملبنة الحضنة (محل الدراسة) من أهم المؤسسات المنتجة للحليب ومشتقاته حيث تحتل المرتبة الرابعة على مستوى الوطن وهي شركة تتكون من أربع شركاء، اثنان من ولاية المسيلة والآخرين من ولاية باتنة.

عند الانطلاق قدر رأس المال بـ 6 مليون دج و حاليا يقدر رأس مالها 21 مليون دج وهي تقع في المنطقة الصناعية لولاية المسيلة و تعمل بنظام الدوريات " دورية نهارا و دورية ليلا" يرتكز نشاط المؤسسة على إنتاج الحليب ومشتقاته، فهي تنتج الحليب والياوورت وفي المستقبل سوف تشهد إنتاج الجبن بعدة أنواع.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص المؤسسة

أولاً: أهداف المؤسسة

تتمثل أهم أهداف المؤسسة فيما يلي :

- ❖ تلبية حاجات المستهلكين المحليين(ولاية المسيلة).
- ❖ احتلال أكبر عدد ممكن من مناطق التسويق.
- ❖ الاستحواذ على المرتبة الأولى على مستوى الوطن وكذلك أكبر حصة سوقية.
- ❖ الحفاظ على الزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد.
- ❖ الحفاظ على جودة المنتج والسعي إلى تطويره أكثر .
- ❖ توسيع سلسلة الإنتاج بإضافة منتجات أخرى مثل " الجبن - الزبدة".
- ❖ الحفاظ على استمرارية العملية الإنتاجية بخلق صيانة دائمة لأجهزة الإنتاج .

ثانياً: خصائص المؤسسة

تتميز المؤسسة بحملة من الخصائص أهمها:

- ❖ تواجد منتجات المؤسسة عبر كامل ولايات الوطن بالأخص مناطق الوسط.
- ❖ إنتاج نوع من الحليب يعرف باسم " الرايب" حيث تعتبر مؤسسة ملبنة الحضنة المنتج الوحيد لهذا النوع على مستوى الوطن.

❖ تحتل المؤسسة المرتبة الرابعة على مستوى الوطن مقارنة مع مؤسسات :صومام، دانون وترافل.

❖ تقديم مساعدات من طرف الدولة لهذه المؤسسة بغرض دمجها في برنامج التجارة العالمية.

❖ تساهم في تخفيض نسبة البطالة وهذا بتوفير مناصب شغل عديدة خصوصا لفئة الشباب .

❖ جودة المنتج فهو ذو نوعية جيدة له تأثير إيجابي على صحة المستهلك لما له من فوائد غذائية.

❖ عدم استخدام نظام الترقية والحوافز من قبل المؤسسة لأنها تعتبر حديثة النشأة لكن مستقبلا سوف يتم استخدام هذا النظام.

المطلب الثالث: التعريف بمنتوج المؤسسة

تتكون المؤسسة من وحدتين، الوحدة الأولى تختص في إنتاج الحليب أما الوحدة الثانية فتختص في إنتاج مشتقات الحليب وبالأخص (الياؤورت) وقد تم إنشاء هذه الأخير سنة 2004م.

يمكن حصر منتجات الوحدتين السابقتين فيما يلي:

الوحدة الأولى: تقوم هذه الوحدة بتقديم منتج الحليب على شكل أكياس وكذا قارورات وهو على

التالي:

❖ حليب مبستر بحجم 01 ل

❖ اللبن بحجم 01 ل

❖ حليب البقر

❖ الرايب بحجم 01 ل.

الوحدة الثانية: تقوم هذه الوحدة بإنتاج مشتقات الحليب في شكل قارورات أو عبوات ويمكن حصر

منتجات هذه الوحدة في :

❖ ياؤورت بحجم 1ل(على شكل قارورات)

❖ ياؤورت معطر بحجم 125غ(على شكل عبوة)

❖ ياؤورت بالفواكه بحجم 125غ (على شكل عبوة)

❖ ياؤورت منزوع السكر (Lait) بحجم 125غ موجه إلى المستهلكين ذوي أمراض السكري.

❖ في المستقبل تعمل المؤسسة على إنشاء وحدة ثالثة تختص في إنتاج الجبن بعدة أنواع.

المطلب الرابع: هياكل المؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من عدة مصالح يمكن عرضها فيما يلي:

1- المصلحة المالية تقوم هذه المصلحة بالعمليات التالية:

- ❖ إعداد القوائم المالية والمحاسبية .
- ❖ تتبع الحركة المالية للمؤسسة من خلال إعداد الميزانية المالية.
- ❖ إعداد فواتير المبيعات.
- ❖ مراقبة فواتير المشتريات.
- ❖ مراقبة حالة الديون مع الموردين والزبائن.
- ❖ إقامة علاقات مع البنوك وذلك للمساهمة في عملية التمويل.
- ❖ دفع الوثائق البنكية إلى مصلحة الإدارة والمحاسبة.
- ❖ متابعة عملية دخول و تحصيل الأموال .

2- مصلحة النوعية: تتمثل مهام هذه المصلحة فيما يلي:

- ❖ تحتوي المؤسسة على ثلاث مخابر، مخبر تحليل المياه حيث يتم فيه مراقبة عملية تصفية وتحليل الماء وفق المقاييس ودرجة الكثافة المطلوبة، مخبرين لتحليل المنتج ومراقبة الجودة حيث يتم على مستوى هذين المخبرين تحليل ومراقبة كثافة المنتج ومدى توازنه قبل أن تتم عملية التعبئة.
- ❖ فرض الرقابة على نظافة العمال.
- ❖ رقابة نظافة المعدات.

3- مصلحة الإنتاج: تتمثل الأعمال الموكلة إلى هذه المصلحة فيما يلي:

- ❖ جلب معلومات الطلب على منتجات المؤسسة من المصلحة التجارية
- ❖ تهتم هذه المصلحة بالمراقبة الميدانية للعملية الإنتاجية على مستوى مختلف المراحل .
- ❖ تسليم معلومات الإنتاج إلى مصلحة الإدارة والمحاسبة.
- ❖ رئيس هذه المصلحة هو المكلف بشراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج من الخارج.
- ❖ توجيه العمال وتزويدهم بمختلف المعلومات المناسبة .
- ❖ كما تعمل هذه المصلحة على تنظيم دوريات العمل في المؤسسة حيث أن: مصلحة الحليب: تعمل 24 سا وتتوقف يوم الخميس من 2 زوالا إلى غاية يوم الجمعة 2 زوالا

ويعمل بها ثلاث أفواج من العمال، أما مصلحة مشتقات الحليب: تعمل هذه المصلحة 24 سا بدون توقف ويعمل بها 4 أفواج من العمال.

4- المصلحة التقنية: تعتبر هذه المصلحة مهمة جدا لما تقدمه من خدمات لضمان سلامة وحسن سير أجهزة المؤسسة لأن نشاط المؤسسة في العملية الإنتاجية هو آلي بنسبة 85%، ولهذا أي خلل على مستوى الآلات والأجهزة ولو كان بسيط يؤثر على سير العملية الإنتاجية بشكل كبير، كما يقوم هذا الفرع بالمراقبة والصيانة الدورية للآلات إن لم نقل يوميا ويقوم على هذه المصلحة مهندسين مختصين لما لهذه الآلات من تعقيد وتطور تكنولوجي.

5- المصلحة التجارية: يعد هذا القسم الأكثر أهمية في المؤسسة نظرا لطبيعة نشاطه، حيث يساهم بشكل كبير في زيادة رقم أعمال المؤسسة والنتائج عن عمليات البيع والشراء ومن أهم أعماله:

- ❖ يهتم هذا الفرع بتمويل المؤسسة بالمواد الأولية الأساسية.

- ❖ يتكفل بكل عمليات البيع حيث يتابع عملية الفوترة، التحميل والتحصيل وتحويل الأموال إلى المصلحة المالية.

- ❖ تهتم هذه المصلحة بمراقبة المخازن، حيث يوجد أمين مخازن يسهر على عملية الجرد الدوري للمخازن ومراقبة مدخلات ومخرجات المخازن.

- ❖ تقدير احتياجات الزبائن (تقدير الطلب على المنتجات) وتقديمها إلى مصلحة الإنتاج.

- ❖ المسؤول على المصلحة التجارية يبعث بأعماله اليومية إلى المصلحة المالية.

- ❖ تسليم فواتير البيع إلى مصلحة الإدارة والمحاسبة.

- ❖ الإشراف على عملية توصيل المنتجات إلى الزبائن.

6- مصلحة الإدارة والمحاسبة: تقوم هذه المصلحة بعملية المسك المحاسبي بإعداد البيانات

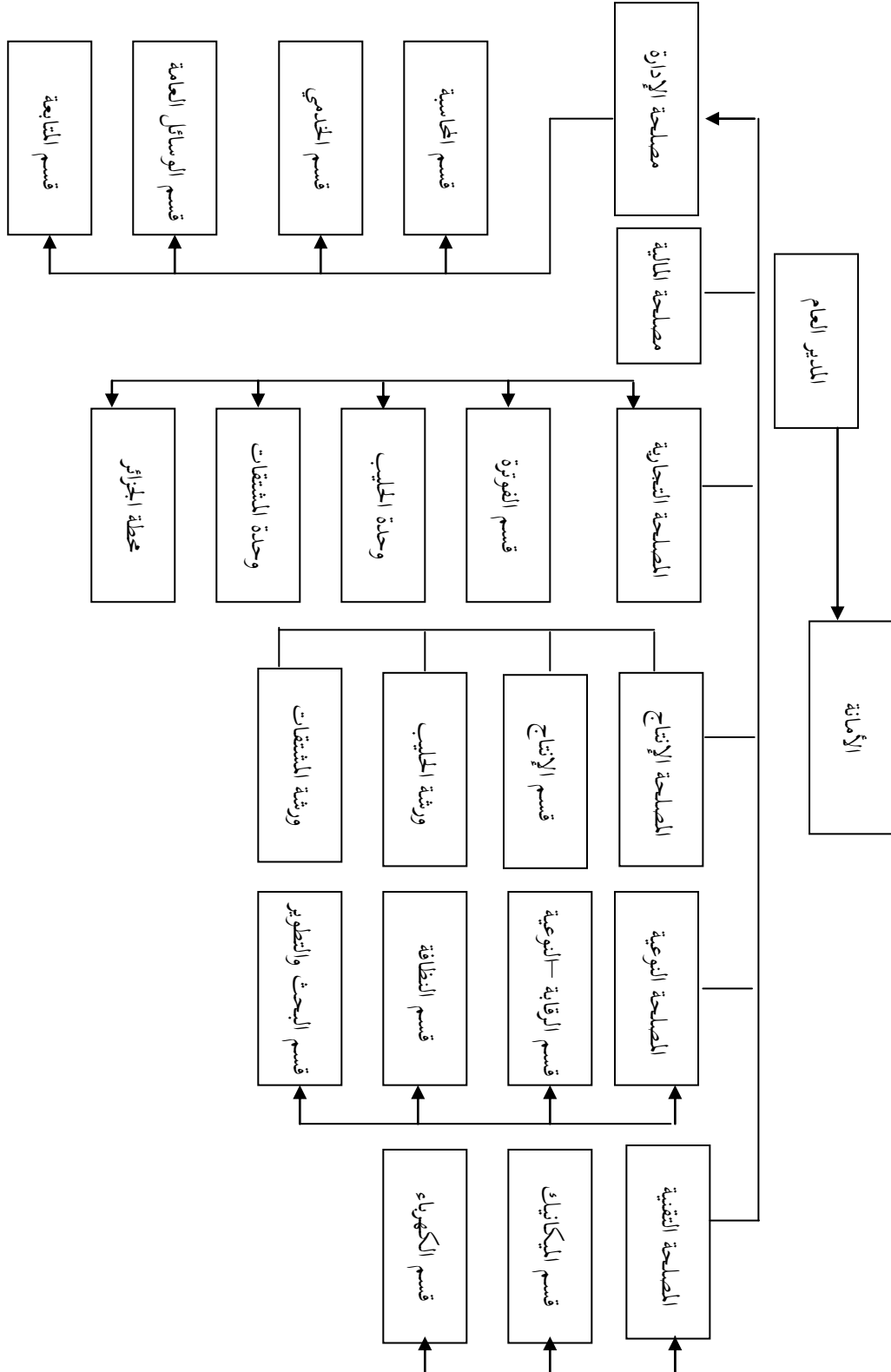
والقوائم المالية والمحاسبة، كما تقوم بإعداد الميزانيات وتحديد نسب الضرائب المستحقة وكذلك لها دور مهم في تسير نظام أجور العمال داخل المؤسسة وحساب قيمة الإنتاج، لها علاقة مباشرة أو مرتبطة بشكل كبير مع المصلحة المالية وذلك لاشتراكيهما في بعض المهام السابقة الذكر.

7- مصلحة الرقابة والمتابعة: لهذه المصلحة علاقة مباشرة مع المصلحة التجارية حيث تقوم

بفرض الرقابة على المنتجات يوميا وكذلك متابعة نسبة البيع (الزيادة أو النقصان في كمية المبيعات) وكذا مراقبة الكمية الخارجة من المخازن ومقارنتها مع كمية البيع.

8- مصلحة الوسيط العام: يهتم هذا القسم بالموارد البشرية أي العمال من خلال تحديد المرتبات وهذا كل حسب وظيفته ودرجته وإجراء عقود العمل مع العمال والموظفين وتقديم الإجازات والعطل السنوية والمرضية ، كما له دور في متابعة مخزونات المواد الأولية ووسائل النقل وعمال النظافة.

ويمكن حصر كل هذه المصالح في الشكل الآتي:



المصدر : وثائق المؤسسة

الهيكل التنظيمي للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة (ملبنة الحضنة)

الشكل رقم (03)

المبحث الثاني دراسات الجدوى بالمؤسسة

المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية للمؤسسة

قام أصحاب المشروع (المالكين) بإعداد دراسة حول الآثار التي قد سببها المشروع على البيئة وذلك باعتبار أن العلاقة بين البيئة والمشروع هي علاقة تبادلية كل واحد منهما يتأثر ويؤثر على الآخر سواء سلبيا أو إيجابيا وبالتالي من الضروري الأخذ بعين الاعتبار هذه الآثار.

وكانت أول خطوة في إنشاء مشروع ملبنة الحضنة (محل الدراسة) هو اختيار الموقع المناسب بحيث تقع المؤسسة في المنطقة الصناعية لولاية المسيلة وهي بعيدة نسبيا على مناطق التجمعات السكانية، كما تم الحصول على الموافقة حول إنشاء المشروع من طرف السلطات المختصة في حماية البيئة بعد التأكد من عدم وجود عوائق لقيام هذا المشروع من خلال انعدام آثار ضارة على البيئة سواء في الأجل القصير أو الطويل ويجدر الإشارة إلى أن المساعدات والدعم الذي تتلقاه المؤسسة من طرف الدولة ما هو إلا دليل على جدوى المشروع وكذلك نشير أن المؤسسة لم تتلقى شكاوى ضدها سواء من طرف المؤسسات المجاورة لها أو من طرف المستهلكين وهذا ما يدل أن المؤسسة تتمتع بسلامته في كامل إجراءاتها .

تقوم مؤسسة حضنة حليب باحترام القواعد الأساسية للسلامة البيئية وذلك عن طريق :

1- اعادة تدوير المخلفات الصناعية (ورق، بلاستيك،...)

2- تحليل المياه الصناعية قبل صرفها وذلك لتجنب التأثيرات السلبية على المحيط

حيث ان المؤسسة تتماشى مع القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة التي هي شغلها الشاغل، خاصة ان المؤسسة تتوفر على جميع المؤهلات التي تمكنها على المحافظة على البيئة سليمة للعامل ومحيطه.

كما تساهم المؤسسة من خلال التنمية المستدامة فالمحافظة على المحيط الايولوجي للمواطن(تربة، ماء، هواء)، وتعتبر جودة المنتج من اولويات المؤسسة وذلك بتوفير جميع الشروط المناسبة خاصة البيئة المناسبة التي تتوفر عليها المؤسسة و موقعها الاستراتيجي الذي يمكنها من توفير الجو والمحيط عموم الحماية المستهلك من جميع انواع التأثيرات السلبية على البيئة.

المطلب الثاني: الدراسة التسويقية للمؤسسة

تعتبر دراسة الجدوى التسويقية الخطوة الجوهرية الأساسية في دراسة الجدوى الاقتصادية للمؤسسة، حيث تحدد الدراسة التسويقية احتمالات نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية في المستقبل الذي يشمل العديد من المتغيرات والتحويلات في السوق المحلية والعالمية.

أولاً- التوزيع بالمؤسسة

يعتبر التوزيع من أهم القرارات السوقية، حيث أنه يؤثر تأثيراً مباشراً على المبيعات وتعتمد المؤسسة في سياستها التوزيعية على أسلوب الطلب بحيث يتم إنتاج وتوزيع المنتجات حسب طلبيات الزبائن (هذا أحد عيوب المؤسسة) وحالياً منتج المؤسسة يوزع على عدة مناطق في الوطن إلى جانب السوق المحلي وتركز بالخصوص على وسط البلاد ومن أهم مناطق التوزيع نذكر: برج بوعرييج- سطيف- سكيكدة- باتنة- عنابة- الجزائر- البليدة- عين الدفلة- تيارت- معسكر- وهران- تلمسان.... إلخ .

حاولت المؤسسة إتباع سياسة التصدير إلى الخارج، حيث قامت بعقد تصدير لمنتجاتها مع ليبيا عام 2005 وكانت النتيجة تحقيق خسارة أدت إلى نتيجة حتمية وهي التوقف عن التصدير .

ثانياً- المنافسة

تواجه مؤسسة ملبنة الحضنة (محل الدراسة) منافسة قوية مع عدد من المنافسين أهمهم مؤسسة دانون، مؤسسة صومام مؤسسة ترافل، حيث تحتل المرتبة الرابعة بعد المؤسسات سابقة الذكر إلا أنها تسعى جاهدة للحصول على أكبر حصة في السوق وذلك من خلال تحقيق مستوى عال من الجودة والنوعية.

ثالثاً- سياسة التسعير المتبعة في المؤسسة

تعتمد المؤسسة في تحديد أسعار البيع على إضافة هامش الربح إلى سعر التكلفة، حيث يقوم قسم المالية بالتنسيق مع رئيس قسم الإنتاج بتحديد سعر التكلفة (تحديد تكلفة الإنتاج للوحدة) انطلاقاً من تكلفة المنتج من المواد الأولية والتكاليف الثابتة ثم تحديد هامش الربح.

❖ تعمل المؤسسة على تخفيض تكلفة إنتاج الحليب من أجل تحقيق أفضل عائد لأن سعر الحليب محدد من طرف الدولة.

❖ كما تقوم المؤسسة بتخفيض سعر مشتقات الحليب لتصل إلى سعر بيع يتماشى مع قدرة المستهلك.

❖ تعمل المؤسسة على البحث عن مصادر المواد الأولية التي تحقق أفضل عائد ويأقل تكلفة مع وجود النوعية الجيدة للمادة الأولية خصوصاً وأنها تقوم بإستردادها من الخارج.

رابعاً- سياسة المنتج المتبعة في المؤسسة

تحاول المؤسسة من خلال تقربها من المستهلك أن تصل إلى رغبة وذوق المستهلك كما أن سياسة الإنتاج تسير وفق طلب السوق، حيث تقوم المؤسسة بإنتاج الكميات التي تضمن لها تغطية أسواقها وهذا ما يحقق لها مخزون أمان معتبر، كما تتجنب المؤسسة تكديس المنتج في المخازن وفق مراعاة تاريخ مدة انتهاء صلاحية المنتج.

خامسا- السياسة الترويجية في المؤسسة

تفتقد المؤسسة إلى سياسة إشهارية قوية وحسب وجهة نظرها أن استعمال الإشهار ما هو إلا دلالة على أن المؤسسة تواجه ضعف في توزيع منتجاتها، لكنها تعتمد على طريقة الملصقات التي توزعها على زبائنها كذلك تخصص شاحنات نقل للمنتجات تحمل (العلامة)أو(الرسالة)المميزة للمؤسسة كذلك الملصقات الجدرانية على جدران المحلات والعمارات وكذلك اللوحات الاشهارية على مداخل المدن الكبرى.

سادسا: دراسة الجدوى التسويقية للمؤسسة

قامت المؤسسة بمحاولة وضع دراسة جدوى للسوق المستقبلية للمؤسسة وذلك على مدار الفترة المحصورة بين 2016 و 2020 كما هو موضح في الجدول الآتي :

نسبة حصة المؤسسة في السوق الوطنية في بداية سنة 2016

المنتج	النسبة المئوية
الحليب	01 (باعتباره منتج محلي)
الرايب واللبن	20
الياؤورت المعب	15
الياؤورت قارورة	35
الياؤورت حلوى قشدية	25

المصدر : وثائق المؤسسة

كما قامت المؤسسة ببعض الدراسات التقديرية بينت من خلالها نسبة حصة المؤسسة في السوق الوطنية للفترة المحصورة بين 2016-2020.

نسبة حصة المؤسسة في السوق الوطنية خلال الفترة 2016-2020

المنتج	النسبة المئوية
الحليب	01 (باعتباره منتج محلي)
الرايب واللبن	22.4
الياؤورت المعب	16.2
الياؤورت قارورة	38
الياؤورت حلوى قشدية	20

المصدر : وثائق المؤسسة

أولاً- أسباب وضع هذه التوقعات

1- زيادة النمو الاقتصادي الوطني.

2- زيادة النمو الديمغرافي.

3- زيادة نسبة المستهلكين.

4- وضع الإشهار حول منتج الشركة في الخارج.

ثانيا:الوضعية التجارية للمؤسسة

يمكن تبيان الوضعية التجارية لمؤسسة ملبنة الحضنة (محل الدراسة) في الجدول التالي:

مواطن القوة	مواطن الضعف
جودة ونوعية المنتجات	تشنت المبيعات(تعدد مناطق البيع)
إنتاج الرايب(المنتج الوحيد على مستوى الوطن)	غياب قوة البيع
وفاء الزبائن الحاليين وكسب زبائن جدد	غياب استراتيجية تجارية(تسويقية)

المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية

إن دراسة الجدوى المالية والتقييم المالي، هي من أهم دراسات الجدوى ونحن سنتناول هذه الدراسة بالتفصيل لأنها تقرر قيام المشروع من عدمه، وسنتناول في هذا المطلب كيفية تمويل المشروع، وتقدير التدفقات النقدية، وحساب مختلف معايير التقييم المالي.

1- معيار فترة الاسترداد

ليكن للمؤسسة مشروعين استثماريين يتمثلان في المشروع الاول انتاج الحليب بالعصير والمشروع الثاني انتاج الجبن و يتطلب كل منهما تكلفة استثمارية تقدر بـ20000 وحدة نقدية التدفقات النقدية لكل مشروع موضحة في الجدول التالي:

السنوات	0	1	2	3	4	5
حليب بالعصير	20000	4000	4000	4000	4000	4000
الجبن	20000	2000	3000	5000	4000	9000

-أيهما يختار ؟

الحل:

- حساب فترة الاسترداد بالنسبة للمشروع الحليب بالعصير:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي (التكلفة الاستثمارية)}}{\text{متوسط التدفقات النقدية}} = \frac{20000}{4000} = 5 \text{ سنوات}$$

فترة الاسترداد للمشروع حليب بالعصير هي: 5 سنوات.

- حساب فترة الاسترداد بالنسبة للمشروع الجبن

السنوات	1	2	3	4	5
الجبن	2000	3000	5000	4000	9000
التدفقات النقدية المتراكمة	2000	5000	10000	14000	23000

$$\text{متوسط التدفقات النقدية} = \frac{\text{التدفقات النقدية المتراكمة}}{\text{عدد السنوات}} = \frac{23000}{5} = 4600$$

متوسط التدفقات النقدية = 4600 دج

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي (التكلفة الاستثمارية)}}{\text{متوسط التدفقات النقدية}} = \frac{20000}{4600} = 4.24 \text{ سنوات}$$

فترة الاسترداد = 4.24

وحسب معيار فترة الاسترداد على المؤسسة اختيار المشروع الجبن لأنه يحقق أقل فترة لاسترداد

قيمة الإستثمار المبدئي.

2- معيار صافي القيمة الحالية:

لدينا مشروعين حليب بالعصير والجبن قدرت التكاليف الاستثمارية لكل منهما 10000 وحدة

نقدية وكانت التدفقات كالاتي:

السنوات	1	2	3	4	5
حليب بالعصير	1000	2000	3000	7000	7000
الجبن	6000	5000	4000	3000	2000

إذا كان معدل الخصم هو 7 %

- احسب صافي القيمة الحالية وأي المشروعين تختار المؤسسة.

الحل:

حساب صافي القيمة الحالية

نرمز للمشروع حليب بالعصير A ونرمز لمشروع الجبن B

❖ المشروع حليب بالعصير A :

$$VAN = \sum \frac{CF_t}{(1+K)^n} - I_0$$

$$VAN_A = \frac{1000}{1.07} + \frac{2000}{1.07^2} + \frac{3000}{1.07^3} + \frac{7000}{1.07^4} + \frac{7000}{1.07^5} - 10000$$

$$VAN_A = 934.57 + 1746.87 + 2448.97 + 5340.65 + 4991.08 - 10000$$

$$VAN_A = 5462$$

❖ المشروع الجبن B :

$$VAN_B = \frac{6000}{1.07} + \frac{5000}{1.07^2} + \frac{4000}{1.07^3} + \frac{3000}{1.07^4} + \frac{2000}{1.07^5} - 10000$$

$$VAN_B = 5607.47 + 4367.19 + 3265.3 + 2288.85 + 1425.97 - 10000$$

$$VAN_B = 6954$$

نلاحظ أن صافي القيمة الحالية للمشروع الجبن أكبر من صافي القيمة الحالية للمشروع حليب

بالعصير ومنه نختار المشروع الجبن.

3- معيار دليل الربحية المشروع :

نفس المثال السابق أي المشاريع تختار حسب معيار دليل الربحية المشروع.

❖ مشروع إنتاج الحليب بالعصير:

$$IP = 1 + \frac{VAN}{I_0} = \frac{VA}{I_0}$$

$$IP_A = 1 + \frac{VAN_A}{I_0} = 1 + \frac{5462}{10000}$$

$$IP_A = 1.5462$$

❖ المشروع إنتاج الجبن:

$$IP = 1 + \frac{VAN}{I_0} = \frac{VA}{I_0}$$

$$IP_B = 1 + \frac{VAN_B}{I_0} = 1 + \frac{6954}{10000}$$

$$IP_B = 1.6954$$

ومنه حسب معيار الربحية $IP > 1$ فإن لكلا المشروعين فهما ذات ربحية وجودة اقتصادية ولكن المشروع الأكثر ربحية وجودة هو مشروع إنتاج الجبن لان IP مشروع إنتاج الجبن اكبر من IP مشروع إنتاج الحليب بالعصير.

4- معيار القيمة النقدية المتوقعة :

ترغب المؤسسة-ملبنة الحضنة- في المفاضلة بين البديلين للاستثمار والجدول التالي يوضع التدفقات النقدية لكل بديل في مختلف الحالات الطبيعية:

البديل حالات الطبيعية	البديل الأول	البديل الثاني	P_i
رواج	17000	20000	0.3
عادية	30000	25000	0.5
انكماش	15000	10000	0.2

الحل:

❖ البديل الأول:

$$EMV_1 = 17000 (0.3) + 30000 (0.5) + 15000 (0.2)$$

$$= 23100$$

❖ البديل الثاني:

$$EMV_2 = 2000(0.03) + 25000(0.5) + 1000(0.2): \text{البديل الثاني}$$

$$= 20500$$

نلاحظ أن EMV_1 للبديل الأول أكبر من EMV_2 للبديل الثاني، وهذا يعني تفضيل البديل الأول على البديل الثاني بالنسبة للمؤسسة.

الفصل الثاني.....دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة

5- الانحراف المعياري :

ترغب مؤسسة -ملبنة الحضنة- في اختيار أحد المشروعين، تكلفة كل مشروع تقدر بـ100000دج والعمر الاقتصادي لكل مشروع 5سنوات التدفقات النقدية المتوقعة موضحة في الجدول التالي :

ح الطبيعة البديل	P _i	البديل الأول	البديل الثاني
رواج	0.25	8000	9000
استقرار	0.50	6000	6000
كساد	0.25	4000	3000

الحل:

أ، لا- حساب القيمة النقدية المتوقعة

❖ المشروع الأول:

$$EMV_1 = 8000(0.25) + 6000(0.5) + 4000(0.25)$$

$$= 6000$$

❖ المشروع الثاني:

$$EMV_2 = 9000(0.25) + 6000(0.5) + 3000(0.25)$$

$$= 6000$$

نلاحظ تساوي القيمة النقدية المتوقعة لكلا المشروعين وهذا لا يمكننا من اختيار البديل الأمثل

وأيضا لا يمكننا من قياس درجة المخاطر نلجأ إلى حساب الانحراف المعياري للمشروعين

البديل الثاني					البديل الأول				
التدفق النقدي CF _i	إحتمال حدوثه P _i	القيمة النقدية المتوقعة EMV	CF _i - EMV	P _i (CF- EMV) ²	التدفق النقدي CF _i	إحتمال حدوثه P _i	القيمة النقدية المتوقعة EMV	CF _i - EMV	P _i (CF- EMV) ²
8000	0.25	6000	2000	1000000	9000	0.25	6000	3000	2250000
6000	0.50	6000	0	0	6000	0.50	6000	0	0
4000	0.25	6000	-2000	1000000	3000	0.25	6000	-3000	2250000

$$\delta_1 = \sqrt{2000000} = 1414.2$$

الانحراف المعياري للبديل الأول:

$$\delta_2 = \sqrt{4500000} = 2121.3$$

الانحراف المعياري للبديل الثاني:

نلاحظ إن هذا يعني أن المخاطر إلى تواجه البديل الثاني اكبر من تلك إلى تواجه البديل الأول وعليه يفضل البديل الأول.

ورغم أهمية هذا الأسلوب في قياس درجة المخاطر وما يتميز به من سهولة في الحساب والاستخدام إلا أنه يصبح غير مناسب للمفاضلة بين المشروعات التي تختلف عن بعضها البعض في الحجم وللتغلب على هذا الإشكال نستخدم مقياس نسبي للخطر وهو معامل الإختلاف ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معامل الإختلاف} = \frac{\text{الإنحراف المعياري}}{\text{القيمة النقدية المتوقعة}}$$

وكلما كان معامل الإختلاف صغيرا كلما تعرض المشروع إلى مخاطر أقل.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر مؤسسة ملبنة الحضنة (محل الدراسة) بالمسيلة واحدة من أهم المؤسسات الصناعية بالولاية بصفة خاصة، وبالوطن بصفة عامة وذلك لما تقدمه من منتجات وتعرف هذه المؤسسة تحسن ملحوظ فهي تزداد اتساعا خصوصا أنها تسعى إلى إضافة منتجات جديدة (الجبن) إلى المنتجات الحالية. ونظرا لهذا نقترح على المؤسسة مجموعة من المقترحات :

- ❖ مشاركة العمال في اتخاذ القرارات.
- ❖ وضع نظام حوافز في المؤسسة وذلك لتشجيع العمال على البقاء والوفاء للمؤسسة.
- ❖ ضرورة إعداد حملات إخبارية واسعة لمنتوج المؤسسة خصوصا باشتداد المنافسة مع المؤسسات المماثلة لها.
- ❖ التطوير في أسلوب الإنتاج وعدم الاكتفاء بأسلوب الإنتاج حسب الطلب.
- ❖ ضرورة التحكم في عملية التسيير وخاصة التسيير المالي وكذا استخدام الموازنات لتقديرية من أجل إعطاء تقديرات دقيقة وتنبؤات مستقبلية .

الخاتمة العامة

لدراسة الجدوى أهمية كبيرة بالنسبة للمشاريع الخاصة التي يقوم بها المستثمرون الخواص أو بالنسبة للمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة.

فبالنسبة للاستثمارات الخاصة نجد أن دراسات الجدوى تجنب المستثمر خطر صرف الأموال في المشاريع التي لا جدوى لها، خاصة إذا كانت الأموال مقترضة وما يرتبط بها من ضمانات والتزامات اتجاه الجهات المقدمة لها.

أما بالنسبة للاستثمارات العامة التي تقوم بها الدولة فنجد أن دراسات الجدوى تجنب الدولة القيام باستثمارات تلتهم أموال لا جدوى لها تجاريا ولا قوميا.

أولا- إختبار الفرضيات

وبعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع بدء بالجانب النظري الى الجانب التطبيقي يمكننا اثبات صحة الفرضيات من عدمها:

❖ **الفرضية الأولى:** يمكننا ان نقول ان الفرضية ناقصة وليست صحيحة بالكامل لان المشرع الاستثماري نعم يعتمد على استغلاله للأفكار و الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق وترجمتها إلى سلع وخدمات ولكن يجب ان تحقق لنا الفكرة او الفرصة عائد اقتصادي و يعرف المشروع الاستثماري على انه ائتلاف عناصر اقتصادية و اجتماعية و بيئية لبناء كيان اقتصادي، ليستطيع القيام باجراءات تحويلية لمجموعة من عناصر الانتاج،و تكون فيه قيمة مخرجات النشاط تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بالفوائد الاستثمارية للمشروع.

❖ **الفرضية الثانية:** من خلال ما رأيناه في الجانب النظري والتطبيقي يمكننا ان نقول بان الفرضية الثانية صحيحة لان دراسة الجدوى الاقتصادية نعم ذات أهمية كبيرة للمشروعات الاستثمارية خاصة تلك التي تنشط في ظروف المنافسة لانها تجنبنا من خطر المشاريع التي لا جدوى لها وهي عبارة عن مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة،تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة نواحي قانونية و تسويقية و انتاجية ومالية واقتصادية واجتماعية وهندسية وربحية ،لتحقيق اهداف محددة التي تمكن فالنهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بانشاء المشروع من عدمه،بمعنى قبول او رفض المشروع في تحقيق الاهداف المطلوبة منه سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ربحية.

❖ **الفرضية الثالثة:** استخدام معايير اتخاذ القرار في المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل تعتبر هذه الفرضية صحيحة لان معايير اتخاذ القرار في المشاريع تبين لك عدة نطاق عن المشاريع الاستثمارية:

❖ يمكنك من معرفة المشروع الذي يحقق اكبر قيمة حلية صافية

❖ يمكنك من قياس مخاطر الاستثمار

❖ يمكنك من المفاضلة بين المشاريع بان تأخذ المشروع الذي له دليل ربحية اكبر

ثانيا - نتائج الدراسة

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة هو :

❖ إن للتقييم البيئي آثار بالغة على المشاريع الاستثمارية، فهو يعتبر من أولى الدراسات التي يقوم

بها المختصون، ويجب أن تقوم هذه الدراسة على أسس وقواعد يجب مراعاتها لأن هذه الدراسة

إذا لم تكن مجدية فلا داعي للقيام بتنفيذ المشروع لأنه سيوقع المستثمر في الخسارة في المستقبل.

❖ ويتم تحديد موقع المشروع على ضوء عدة عوامل فمنها، تضاريس المنطقة ومدى توافر خدمات

النقل والقرب من أسواق التصريف فهذه كلها تخفض من التكاليف.

❖ يتم تقييم المشروعات في حالات التأكد وحالات عدم التأكد والمخاطرة، لذا نلاحظ أن المعايير

المستخدمة في حالات التأكد أسهل من المعايير المستخدمة في حالات عدم التأكد سواء في الفهم

والتطبيق.

ثالثا - الإقتراحات

من خلال ماتم التوصل إليه من نتائج هذا البحث،يمكن إقتراح توصيات خاصة بمؤسسة ملبنة

الحضنة والتي من شأنها أيضا مساعدتها في الرفع من قدرتها التنافسية ومن أهمها:

❖ نرى أنه من الضروري اللجوء لإجراء مختلف الدراسات المتعلقة بجدوى المشروعات الاستثمارية

بغرض تشكيل رؤية واضحة متكاملة وموضوعية عن الفكرة أو المشروع الاستثماري في المراحل

الأولي قبل بدء التنفيذ.

❖ ننصح المؤسسة بالبحث عن إمكانيات أخرى للاستثمار للرفع من القدرة التنافسية.

❖ تطبيق معايير التقييم على جميع الفرص المتاحة.

❖ الاهتمام بجانب الجودة الشاملة ،ذلك أن المؤسسة تحقق أرباح مالية كبيرة، فما عليها إلا

الاستفادة من استثمار جزء معين من الأرباح في البرامج التي تؤدي إلي تحسين جودة منتجاتها

- ❖ الاهتمام بالجانب التسويقي ، وإسناد مهامه إلي وحدة إدارية متخصصة، وكذلك العمل على توفير نظام تسويقي وإعداد الدراسات التسويقية ، والاهتمام بأنشطة الترويج في الأسواق الأجنبية خاصة أن المؤسسة لها أسواق خارجية
- ❖ القيام بدورات تدريبية للإطارات لرفع مستواهم العلمي و العملي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- (1) عرفة سيد سالم ، دراسة جدوى للمشروعات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- (2) العيساوي كاظم جاسم، دراسة الجدوى الاقتصادية والتقييم للمشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- (3) حكيم بن حسان، دراسة جدوى معايير تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
- (4) عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2000.
- (5) اندروس عاطف وليم، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات " اسس القواعد الخطوات المعايير"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- (6) مصطفى محمود أبوبكر، معالي فهمي حيدر، اعداد دراسات الجدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
- (7) عبد العزيز عثمان السعيد، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002.
- (8) اللوزي سليمان، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم اداء المنظمات، الدار الجامعية، 2002.
- (9) عبد آل ادم يوحنا، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء منظمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000.
- (10) أبو الفتوح يحي عبد الغني، دراسة جدوى المشروعات "بيئية، وتسويقية، مالية"، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- (11) نور الدين تمجدين، تفعيل دور دراسات الجدوى في نظم واتخاذ قرارات الصناعية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة، 2005.